

## النشرة الاقتصادية الفلسطينية

### النتائج الاقتصادية في العام 2022 والتنبؤات لعام 2023

شهدت فلسطين تعافيا اقتصاديا محدودا في العام 2022، في الوقت الذي واجهت فيه مستوى تضخم قياسي بلغ 3.8%، الأعلى منذ عشر سنوات. وفقا للتقديرات الأولية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2015) زهاء 3.7% خلال العام 2022 مقارنة بنحو 7% خلال العام 2021<sup>1</sup>. ويعزى نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022 إلى ارتفاع إجمالي الاستهلاك بحوالي 7% وكذلك الاستثمار بنسبة 15.3%، قبالهما ارتفاع في العجز التجاري بنحو 21.7%. ورغم ما تحقق من نمو خلال العامين الماضيين، لم يتمكن الاقتصاد من العودة إلى مستواه ما قبل عام 2020.

فيما يخص الأداء القطاعي، ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة الصناعية بقرابة 6.3%، وأنشطة الخدمات بنسبة 2.9%، تلاها أنشطة الانشاءات بنحو 2.3%، بينما تراجعت الأنشطة الزراعية بقرابة 2.6%. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة المشاركة في القوى العاملة، إلا أن معدل البطالة قد تراجع من 27.7% عام 2021 إلى 25.7% عام 2022 نتيجة تزايد تدفقات العمالة إلى الأسواق الإسرائيلية.

مع ذلك، لا تزال المالية العامة تواجه العديد من التحديات التي تقيد البيئة الاقتصادية الكلية وتحد من دور الإنفاق العام في تحفيز الطلب الكلي، بما في ذلك تراجع المساعدات الخارجية والاقتطاعات الإسرائيلية المستمرة من إيرادات المقاصة واستمرار القيود المفروضة على حرية الحركة والوصول.

### التنبؤات الاقتصادية للعام 2023

يُتوقع أن يستمر تباطؤ النمو الاقتصادي في العام 2023 ليصل نحو 2.1%، وهذا في ظل محدودية مصادر النمو، وتوقعات انخفاض الاستهلاك العام، واستمرار تدهور القوة الشرائية، وتصادم التوترات السياسية<sup>2</sup>. وإذا تحقق ذلك، فهذا يعني أن تعافى الاقتصاد الفلسطيني من صدمة جائحة كورونا قد دام ثلاث سنوات. في الثامن والعشرين من كانون أول 2022، نشر كل من جهاز الإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية تنبؤاتهما الاقتصادية للعام 2023 استنادا لثلاثة سيناريوهات<sup>3</sup>:

1. سيناريو الأساس: يفترض استمرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية الراهنة، بما في ذلك استمرار الاقتطاعات من إيرادات المقاصة والقيود الأخرى.
2. السيناريو المتفائل: يفترض إحراز تقدم في ملف المصالحة السياسية الفلسطينية، وتحويل إيرادات المقاصة المحتجزة، والتخفيف من القيود المفروضة على حرية التنقل والوصول، وارتفاع في مستويات دعم الدول المانحة، بالإضافة إلى عقد الانتخابات التشريعية والرئاسية.
3. السيناريو المتشائم: يفترض تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، بحيث يتراجع دعم المانحين، بالإضافة إلى تخفيض أعداد تصاريح العمل، والتجميد الجزئي أو الكامل لإيرادات المقاصة، وتفاقم التهرب الضريبي، وتدهور أوضاع المالية العامة.

### جدول (1): تنبؤات العام 2023 الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد الفلسطينية

2023				2022		السنة
المتشائم		المتفائل		الأساس (الوضع الراهن)		السيناريو
سلطة النقد الفلسطينية	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	سلطة النقد الفلسطينية	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	سلطة النقد الفلسطينية	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	النتائج الحقيقية (مليون دولار أمريكي - أسعار 2015)
15,342	15,258.7	16,623	16,558.4	15,945	15,905.5	15,575.9
-1.4	-2	6.9	6.3	2.5	2.1	3.7
2,966	2,956.1	3,214	3,207.9	3,083	3,081.4	3,089.1
-7	-1	7.9	4.2	2	1.6	7
-13	2	9.2	7.6	2.8	3.3	15.3
26.8	27.8	23.5	23.8	24.5	25.5	25.7
-23.3	3.4	8.9	1.5	1.5	1.6	21.7
-20.4	1.9	9.6	1.8	1.4	1.3	16.9
-13.1	-1.5	11.4	2.4	1.3	0.5	7.3

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني<sup>4</sup>

1 <https://bit.ly/3iEdsfg>

2 المصدر السابق.

3 <https://bit.ly/3irTAfx>

4 يستخدم المصدران الرسميان منهجيتان وتقنيات نمذجة مختلفة لكن توقعاتهما لنتائج الناتج المحلي الإجمالي متقاربة.

النشرة 196

كانون الثاني 2023

التقارير الرئيسية

في الخامس عشر من كانون الأول، نشر البنك الدولي آخر تقاريره الدولية والذي احتوى على مراجعة لفاتورة أجور القطاع العام للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقدم توصيات سياساتية بشأن

في الثاني عشر من كانون الأول، عُقد المنتدى الأول للاتحاد الأوروبي-فلسطين للأعمال على هامش الاجتماع الرسمي الرابع لمنصة الاتحاد الأوروبي-فلسطين للاستثمار

انطلقت فعاليات "أسبوع فلسطين التكنولوجي إكسبوتك" في نسخته الثامنة عشر ما بين 12 و16 كانون أول 2022

ارتفع مؤشر القدس بنحو 1.3% في كانون أول 2022، ليغلق عند 639.7 نقطة في آخر يوم للتداول

## التوظيف في القطاع العام والإنفاق على فاتورة الأجور والرواتب

في الخامس عشر من كانون الأول، نشر البنك الدولي آخر تقاريره الدولية والذي احتوى على مراجعة لفاتورة أجور القطاع العام للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقدم توصيات سياساتية بشأنها.<sup>5</sup> يخلص التقرير إلى ارتفاع الإنفاق على فاتورة أجور القطاع العام والتشغيل بشكل مفرط خلال العقد الماضي على الرغم من جهود الإصلاح التي تقودها السلطة الفلسطينية.

لقد تزايد الإنفاق الكلي على فاتورة الأجور والرواتب بقرابة 22% بين عامي 2011 و 2021، مرتفعاً من 6.4 مليار شيكل إلى 7.8 مليار شيكل (بالقيمة الاسمية). نتج ذلك عن ارتفاع الإنفاق على فاتورة الأجور بنحو 87% في الضفة الغربية خلال نفس الفترة، بينما تراجع بنحو 27% في قطاع غزة. وخلال نفس الفترة، ارتفعت العمالة في القطاع العام في الضفة الغربية بنحو 32% ليصل عدد الموظفين العموميين إلى 116,458 موظفاً في العام 2021، بينما انخفضت العمالة في القطاع العام التي تتقاضى أجورها من السلطة الفلسطينية في قطاع غزة بنحو 40% ليتراجع عدد الموظفين إلى 39,156.<sup>6</sup>

تعد الزيادة في رواتب الموظفين العموميين، السبب الرئيس في نمو فاتورة الأجور. وتعود هذه الزيادة إلى العلاوات والبدلات السنوية، والتي شكلت 41% من فاتورة أجور السلطة الفلسطينية بين عامي 2011 و 2021. تشمل العلاوات على الرواتب أي تعويضات مالية يحصل عليها الموظفون زيادة على الراتب الأساسي. يعود السبب في الزيادة في العلاوات بشكل أساسي إلى مفاوضات نقابات موظفين قطاعي الصحة والتعليم مع الحكومة حول رفع الأجور والرواتب. تذهب الحصة الأكبر من الإنفاق على فاتورة الأجور لوزارتي الصحة والتعليم (48%). يليهما قطاع الأمن الذي يشكل 32% من إجمالي النفقات. أما النمو في أعداد الموظفين فقد كان نمواً متواضعاً، إذ لم يتم توظيف سوى 2040 موظفاً بين عامي 2011 و 2021.

### مقارنة نمو التوظيف والأجور في القطاعين الخاص والعام

شكل موظفو القطاع العام ما نسبته 20.1% من إجمالي العمالة في فلسطين في عام 2021. متراجعا عن نسبته البالغة 22.7% في عام 2011. بالمقابل، انخفضت أيضاً حصة القطاع الخاص من إجمالي العمالة من 67.5% إلى 65.9% خلال نفس الفترة، بينما ارتفعت نسبة العمالة في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية من 9.8% إلى 14.1%. على الصعيد الإقليمي ولأغراض المقارنة، شكلت عمالة القطاع العام 25% من إجمالي العمالة في الأردن في المتوسط خلال الفترة ما بين 2011 و 2021، و 25% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و 14% في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.

بصفة عامة، يتلقى موظفو القطاع العام في الضفة الغربية أجوراً أقل من نظرائهم في القطاع الخاص، باستثناء فئة ذوي الدخل الأدنى. في الفترة ما بين 2011 و 2021، ارتفع متوسط الأجر اليومي في القطاع العام في الضفة الغربية بنسبة 37.8% (حيث وصل 129.9 شيكل في عام 2021) مقارنة بـ 50.1% (إلى 122.2 شيكل) في القطاع الخاص و 63.8% (إلى 266.2 شيكل) في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية.<sup>8</sup>

يشير تقرير البنك الدولي إلى عدم توافق هيكل الرواتب الخاص بالقطاع العام في الضفة الغربية مع سوق العمل، ما يخلق تأثيرات سلبية خارجية محتملة على السلطة الوطنية الفلسطينية. على مستوى فئة ذوي الدخل الأدنى، يدفع القطاع العام رواتب مبالغ بها لموظفيه ويقدم حوافز مغرية للدخول الجدد إلى سوق العمل والذين ينتظرون في طوابير للحصول على وظائف في القطاع

العام تاركين القطاع الخاص. أما على مستوى فئة ذوي الدخل المرتفع (المئين العشرين من الدخل فما فوق) فالتأثير عكسي. ذلك أن القطاع العام يدفع أجوراً منخفضة لموظفي هذه الفئة، ما يجعل الباحثين عن عمل يفضلون وظائف القطاع الخاص، ما قد يحرم القطاع العام من ذوي المهارات الإدارية والتقنية العليا الذين يحتاجهم بشدة.

أما في قطاع غزة، فيدفع القطاع العام في المتوسط أكثر مما يدفعه القطاع الخاص لجميع الشرائح تقريبا، باستثناء الفئة الأعلى تراتبيا. فخلال الفترة ما بين 2011-2021، ارتفع معدل الأجور اليومية في القطاع العام في قطاع غزة بحوالي 21% ليصل إلى 95.8 شيكل في عام 2021، بينما انخفض بقرابة 18.6% في القطاع الخاص ليصل إلى 42.5 شيكل.<sup>9</sup>

### إصلاحات السلطة الوطنية الفلسطينية

خلال السنوات الأخيرة، قامت السلطة الفلسطينية بعدة محاولات لمعالجة تضخم فاتورة الأجور، بما في ذلك استحداث خطة للتقاعد الاختياري في القطاع العام 2017 وتأخير أجور موظفي القطاع العام. على الرغم من ذلك، يشير التقرير إلى أن هذه الإصلاحات لم تتمكن من إبقاء الإنفاق على فاتورة الأجور بنفس المستوى أو خفضه بشكل مستدام.

اعتمدت السلطة الفلسطينية مؤخرا عددا من القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء والخاصة برسملة إجراءات تخطيط القوى العاملة بهدف إعادة توزيع وبناء مهارات العدد الفائض من الموظفين ووضع هدف خاص بتناقص العمالة (يوضح أنه لا ينبغي أن تتجاوز التعيينات السنوية 50% من نسبة من يتركون العمل خلال نفس العام).

يشير التقرير إلى أن هذه النتائج مثيرة للقلق نظرا لأن السلطة الفلسطينية تدرس حاليا خطة جديدة للتقاعد الاختياري تستهدف الموظفين الذين أتموا 15 عاما من الخدمة. ويستنتج التقرير أنه من غير المرجح أن تحقق هذه الخطة وفورات مالية كبيرة في غياب إصلاحات أوسع في فاتورة الأجور.<sup>10</sup> فعلى النقيض من ذلك، قد تؤدي خطة التقاعد الاختياري التي تقلص عدد الموظفين الذين قضوا سنوات طويلة في الخدمة إلى خسارة أصحاب المهارات، الأمر الذي يتوقع أن يؤثر سلبا على أداء الحكومة.

يخلص التقرير إلى أنه من المرجح أن يزداد العبء المالي الناجم عن فاتورة الرواتب إذا لم تعالج السلطة الوطنية الفلسطينية أهم مصادر نفقات الأجور، وهي: الأجور المرتفعة نتيجة العلاوات والبدلات، والأعداد الكبيرة من الموظفين محدودي الخبرة، ونظام التصنيف الوظيفي المتقادم، وزيادة الإنفاق على فاتورة رواتب الضفة الغربية. ويقترح التقرير مجموعة من أولويات الإصلاح لمعالجة الأسباب الرئيسية الكامنة وراء نمو فاتورة الأجور والرواتب، بما في ذلك إحداث تغييرات في التخطيط وإدارة القوى العاملة، وإعادة هيكلة التعويضات والرواتب، ومراجعة نظام التقاعد في القطاع العام.

### التعاون الاقتصادي

شهدت الأشهر القليلة الماضية العديد من الجهود لإحياء علاقات التعاون الاقتصادي، والتي استمرت خلال شهر كانون الأول.

### منتدى الأعمال الأوروبي الفلسطيني

في الثاني عشر من كانون الأول، عُقد المنتدى الأول للاتحاد الأوروبي-فلسطين للأعمال على هامش الاجتماع الرسمي الرابع لمنصة الاتحاد الأوروبي-فلسطين للاستثمار،<sup>11</sup> الذي ضم ما بين 200 إلى 300 شخصية رائدة من رجال الأعمال والمصرفيين والمستثمرين وممثلي الحكومات.<sup>12</sup>

9 ما بين عامي 2006 و 2021، مُنح الغزيين من الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلي.  
10 تعادل حزمة الخروج على المعاش قيد الدراسة نحو 50-70% من راتب الموظف مع افتراض أن وزارة المالية ستكون مسؤولة عن تحمل الكلفة الكاملة للخطة والمعاشات الناجمة عنها.  
11 أنشئ الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع السلطة الفلسطينية منصة الاتحاد الأوروبي-فلسطين للاستثمار في كانون الأول 2020 بهدف تعزيز الحوار السياسي حول الاستثمار، والمساعدة في تحديد وترتيب أولويات وتنسيق وتعزيز فرص الاستثمار التي تقدمها خطة الاستثمار الخارجي للاتحاد الأوروبي من خلال أدواتها المتعددة في فلسطين.  
12 <https://bit.ly/3W9lZmX>

5 <https://bit.ly/3XvhQfg>  
6 في تقرير البنك الدولي، لا يتم تحليل سوق العمل في قطاع غزة في سياق التوظيف الحكومي غير التابع للسلطة الفلسطينية.  
7 [https://pcbs.gov.ps/pcbs\\_2012/Publications.aspx](https://pcbs.gov.ps/pcbs_2012/Publications.aspx)  
8 لا تأخذ المتوسطات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الحسبان الفروقات في المواصفات (مثل المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة، المهنة، والمنطقة) بين موظفي القطاعين العام والخاص، والتي قد تساهم في دفع رواتب أعلى في القطاع الخاص لموظف/ة بنفس المواصفات والخصائص إذا تم أخذها بالاعتبار.

## التعاون الاقتصادي مع روسيا

في الرابع والعشرين من كانون الأول، عقد وزير العمل والحماية الاجتماعية الروسي وأعضاء من اللجنة الفلسطينية-الروسية المشتركة اجتماعاً افتراضياً لبحث مجالات التعاون الاقتصادي المحتملة.<sup>23</sup> سُلط المشاركون الضوء على أهمية زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، والذي بلغت قيمته عام 2021 قرابة 33.8 مليون دولار (0.7 مليون دولار صادرات فلسطينية و33.1 مليون دولار واردات من روسيا- وتشمل الأصناف الرئيسية القمح والشكولاتة والسكر الخام).<sup>24</sup> كما تناول الاجتماع الاحتياجات الفلسطينية من واردات القمح، وأعرب الطرفان عن رغبتهم في التعاون في عدد من المجالات الأخرى مثل الطاقة المتجددة، وصناعة الأدوية، والتعليم الطبي، والمواصفات والمقاييس، والجمارك، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات.

## إكسبوتك 2022

انطلقت فعاليات «أسبوع فلسطين التكنولوجي إكسبوتك» في نسخته الثامنة عشر ما بين 12 و 16 كانون أول 2022.<sup>25</sup> وقد نظم هذا الحدث اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية (بيتا) بالشراكة مع الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات-بكتي (PACTI). جمع الحدث خبراء ورواد أعمال فلسطينيين ودوليين بهدف تحسين مكانة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطينية في الأسواق الإقليمية والدولية.

كان شعار حدث هذا العام «قوة التكنولوجيا المترابطة: نحو تحقيق هوية رقمية فلسطينية» وتضمن حفل عشاء ومؤتمراً عنى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. استضاف المؤتمر أكثر من 40 متحدثاً ودار حول أربع جلسات رئيسية وهي: نحو آليات لتسريع التحول الرقمي في القطاع العام؛ القطاع التكنولوجي الفلسطيني وشبكات النطاق العريض وسبل تطوير قطاع الاتصالات ومزودي الخدمات؛ استراتيجية القطاع التكنولوجي الفلسطيني والتدخلات الرقمية الدولية؛ القطاع التكنولوجي كركيزة أساسية لمستقبل القطاع المالي. كما عُرض خلال المؤتمر استراتيجية جديدة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين لسنوات الثلاث المقبلة، تضمنت توصيات للنهوض بالخدمات الإلكترونية الحكومية، وتسريع إطلاق التوقيع الإلكتروني، واعتماد حوافز للشركات العاملة في قطاع التكنولوجيا.<sup>26</sup>

أشار تامر برانسي، رئيس مجلس إدارة بيتا، خلال المؤتمر إلى أن قطاع التكنولوجيا يشكل حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين، ويشغل حوالي 13,000 عاملاً. كما سُلط الضوء على إمكانات القطاع التصديرية، مقدراً القيمة الحالية لصادراته ما بين 100-120 مليون دولار، والتي يذهب 30% منها لإسرائيل.<sup>27</sup>

## حركة التداول في كانون أول 2022

ارتفع مؤشر القدس بنحو 1.3% في كانون أول 2022، ليغلق عند 639.7 نقطة في آخر يوم للتداول.<sup>28</sup> تم تداول ما مجموعه 11.4 مليون سهم خلال الشهر بقيمة 21.8 مليون دولار، ما يمثل انخفاضاً بنحو 27.2% و 25.6% في عدد وقيمة الأسهم المتداولة مقارنة بالشهر الماضي.

كما ارتفع مؤشر القدس على أساس سنوي بحوالي 5.1% مقارنة بأخر يوم للتداول في العام 2021. خلال العام 2022، تم تداول ما مجموعه 243.5 مليون سهم في بورصة فلسطين بقيمة إجمالية قدرها 472.8 مليون دولار، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنحو 21% في عدد الأسهم وارتفاعاً بقرابة 12.9% في قيمة الأسهم المتداولة مقارنة بالعام 2021.

يهدف المنتدى الجديد إلى المساعدة في توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص في أعمال منصة الاستثمار، وتوفير منتدى يجمع مجتمع الأعمال مع واضعي السياسات ويشركهم في العمل على تحديد أولويات وسياسات الاستثمار الاستراتيجية، والتعرف على فرص الاستثمار المحتملة، وإمكانيات التمويل المتوفرة، وأخيراً تعزيز تدفق الاستثمارات الخاصة والمؤسسية إلى فلسطين.

وُقعت خلال الحدث خمس اتفاقيات تمويل قيمتها الإجمالية 81.65 مليون يورو، تغطي قضايا تتعلق بالتنمية الاقتصادية المستدامة، والشمول المالي للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتوفير التمويل الأصغر، وتمويل الشركات الناشئة، وضمانات القروض. كما سُلط الحدث الضوء على سبعة استثمارات بارزة ممولة من فريق أوروبا<sup>13</sup> Europe Team (وهي مشروع فارما كبير، ونخيل فلسطين، وشركة الشلة للإمدادات، وشركة مصادر، ومشروع بالوفينا، وصندوق ابتكار، و الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان الائتمان).<sup>14</sup> كما قدم عرض خلال الحدث حول العديد من الفرص الاستثمارية التي تتاولتها خارطة الطريق للاستثمار الوطني.<sup>15</sup>

قدر حجم التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين في العام 2021 بحوالي 807.3 مليون دولار (تشمل واردات بقيمة 799.1 مليون دولار وصادرات بقيمة 8.2 مليون دولار).<sup>16</sup> تتضمن الواردات الفلسطينية الرئيسية من الاتحاد الأوروبي الآلات ومعدات النقل، والمنتجات الزراعية والمواد الخام، والمواد الدوائية/الصيدلانية.<sup>17</sup> أما الصادرات الفلسطينية إلى الاتحاد الأوروبي فهي مكونة أساساً من المنتجات الزراعية والمواد الخام. وقد سلطت دراسات حديثة الضوء على أن فلسطين لم تستغل بعد الفرص السانحة لتحسين وصول صادراتها إلى أسواق الاتحاد الأوروبي استغلالاً تاماً.<sup>18</sup>

## اللجنة الفلسطينية-البريطانية المشتركة

في السابع عشر من كانون الأول، اجتمعت اللجنة البريطانية-الفلسطينية المشتركة للمرة الثانية في لندن لمناقشة آفاق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.<sup>19</sup> تركز النقاش حول مشروع "تصدير" الذي تدعمه الحكومة البريطانية ويهدف إلى تسهيل التجارة الفلسطينية وتخفيف القيود والعقبات الإسرائيلية المفروضة على التجارة. كما تطرق النقاش لمسائل ذات علاقة بالمواصفات والمقاييس، والعقبات الجمركية وغير الجمركية التي تعيق دخول المنتجات الفلسطينية إلى السوق البريطاني، خاصة تلك المتعلقة بتصدير زيت الزيتون.

كما بحث المشاركون مجالات أخرى للتعاون كالتجارة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والتعليم والزراعة. واستعرض خلال الاجتماع أهم نتائج مركز التكنولوجيا الفلسطيني-البريطاني<sup>20</sup> (Hub Tech Palestinian UK) وزيارة الشركات الناشئة الفلسطينية إلى بريطانيا، وألقي الضوء على فرص للتعاون المشترك لدعم الشركات الناشئة.

في العام 2021، قُدّر إجمالي حجم التبادل التجاري بين فلسطين والمملكة المتحدة بنحو 71 مليون دولار (واردات بقيمة 65 مليون دولار وصادرات قدرها 6 مليون دولار).<sup>21</sup> تشمل واردات فلسطين الرئيسية من المملكة المتحدة الآلات و مواد استهلاكية، والزيت الصناعية، والسيارات، ومواد البناء.<sup>22</sup>

13 يتكون فريق أوروبا من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - بما في ذلك الوكالات المنفذة وبنوك التنمية العامة - بالإضافة إلى بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير.

14 <https://bit.ly/3w4f0IY>

15 <https://bit.ly/3H5gBOP>

16 <https://data.imf.org/?sk=9D6028D4-F14A-464C-A2F2-59B2CD424B85&slid=1409151240976>

17 <https://bit.ly/3QLtot1>

18 <https://bit.ly/3kFCprp> and <https://paltrade.org/uploads/16080477701846317454.pdf>

19 [www.mne.gov.ps/newsdetails.aspx?NewsId=6498](https://www.mne.gov.ps/newsdetails.aspx?NewsId=6498)

20 مركز التكنولوجيا الفلسطيني-البريطاني هو مبادرة تم تنفيذها كجزء من برنامج تيسير التجارة ودعم الجمارك (تصدير) الممول من المملكة المتحدة. يهدف المركز إلى إنشاء وتسهيل الاتصالات والشراكات بين النظم البيئية التكنولوجية البريطانية والفلسطينية.

21 <https://data.imf.org/?sk=9D6028D4-F14A-464C-A2F2-59B2CD424B85&slid=1409151240976>

22 <https://bit.ly/3Zzs5RT>

23 [www.bnews.ps/index.php/ar/node/20395](http://www.bnews.ps/index.php/ar/node/20395)

24 [www.mne.gov.ps/newsdetails.aspx?NewsId=6500](http://www.mne.gov.ps/newsdetails.aspx?NewsId=6500) and <https://bit.ly/3XhgUe0>

25 <https://expotech.ps/>

26 <https://bit.ly/3H4jYoW>

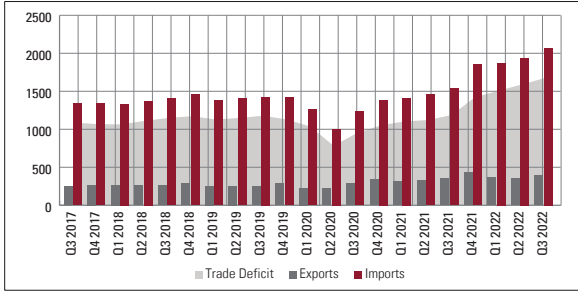
27 <https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/91550>

28 <https://www.pex.ps/eyJDT05UUKVTSUQI0iJb21liwiTEFOR0I0IjoiNzkifQ%3D%3D>

# الأداء الاقتصادي الفلسطيني

## التجارة

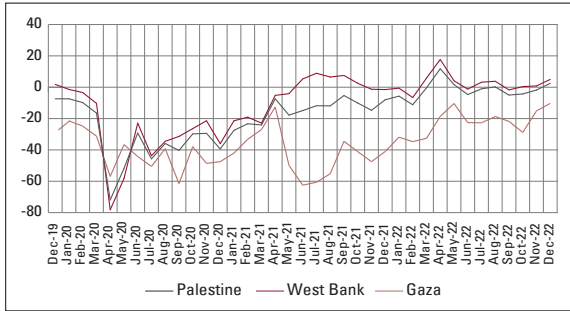
الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين (000' دولار)،  
الربع الثالث 2017 - الربع الثالث 2022



الواردات (الربع الثالث 2022): 2126.7 مليون دولار الصادرات (الربع الثالث 2022): 405.5 مليون دولار  
العجز التجاري (الربع الثالث 2022): 1721.2 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

## مؤشر دورة الأعمال

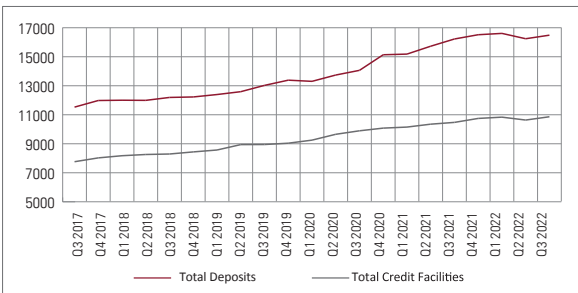
مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، كانون الأول 2019 -  
كانون الأول 2022



فلسطين (كانون الأول 2022): -1.8  
غزة (كانون الأول 2022): -15.1  
الضفة الغربية (كانون الأول 2022): 0.8  
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

## القطاع المصرفي

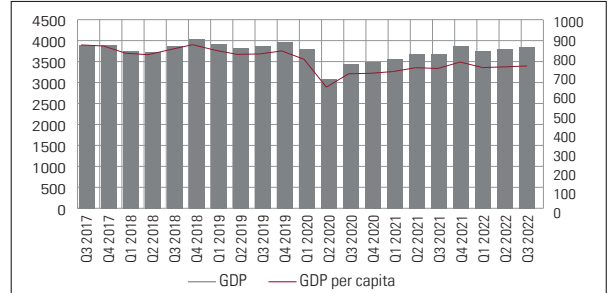
التسهيلات والودائع في فلسطين (000' دولار)، الربع الثالث 2017 -  
الربع الثالث 2022



مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الثالث 2022): 10,862.82 مليون دولار  
مجموع الودائع (الربع الثالث 2022): 16,487.59 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

## النمو

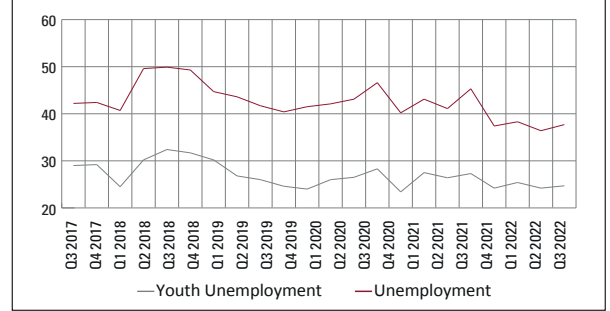
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة  
في فلسطين، الربع الثالث 2017 - الربع الثالث 2022



الناتج الإجمالي المحلي (الربع الثالث 2022): 3910.5 مليون دولار  
الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الثالث 2022): 770.9 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

## البطالة

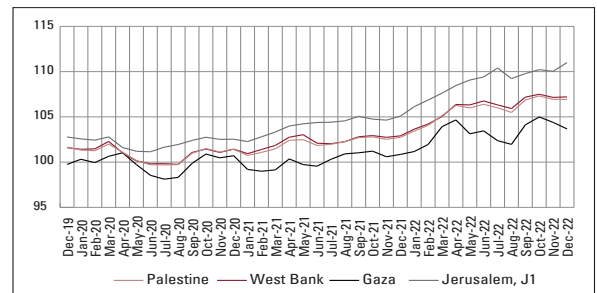
البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الثالث 2017 -  
الربع الثالث 2022



معدل البطالة (الربع الثالث 2022): 24.70% معدل بطالة الشباب (الربع الثالث 2022): 37.70%  
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

## التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2018)، كانون الأول 2019 -  
كانون الأول 2022



فلسطين (كانون الأول 2022): 106.94 الضفة الغربية (كانون الأول 2022): 107.21  
غزة (كانون الأول 2022): 103.67 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية يعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحريها بورتلاند ترست. يمكنكم

إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى [feedback@portlandtrust.org](mailto:feedback@portlandtrust.org)